## اللقاء نظمه الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها

# توصيات تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

**خرج المشاركون في اليوم الدراسي الذي نظمه الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بالتعاون مع ولاية الوادي ومجلس قضاء الوادي، الخميس الماضي بمركب الغزال الذهبي، بعدّة توصيات تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية في مكافحة هذه الآفة الخطيرة.**

نملي .ع

أوصى المشاركونفي هذا اللقاء الذي حمل عنوان "المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر: واقع وتحديات، التدابير الوقائية والعلاجية" بضرورة تعزيز التعاون بين (مصالح الأمن، المؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني) لضمان مكافحة فعالة لظاهرة المخدرات، وتم التأكيد على الدور المحوري للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في مجالي الوقاية والتنسيق مع مختلف القطاعات الفاعلة، كما شدد المشاركون على أهمية دور المجتمع المدني في التوعية والتحسيس بمخاطر المخدرات، مشيرين إلى ضرورة تفعيل حملات توعوية مستمرة، وتفعيل دور وسائل الإعلام في التوعية من خلال بث ومضات إشهارية هادفة وتغطية إعلامية لمختلف التظاهرات المتعلقة بمكافحة المخدرات، بالإضافة إلى ضرورة وضع حيز التطبيق للفهرس الوطني الإلكتروني للوصفات الطبية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية ليكون تحت تصرف الجهات القضائية والشرطة وممارسي الصحة والتنسيق بين مختلف الوزارات (الصحة، التضامن، الداخلية، والعدل) فيما يخص التكفل بالمدمنين المتهمين ونقلهم إلى مراكز العلاج، وتوفير الرعاية الصحية والدعم الطبي والنفسي لمدمني المخدرات وإعادة إدماجهم اجتماعيًا من خلال دعم المراكز المختصة بالأطباء، والتجهيزات اللازمة، إضافة إلى الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بإعداد التصنيف الوطني الجديد للمؤثرات العقلية وتعزيز التعاون الدولي من خلال مشاركة الجزائر في المحافل والتظاهرات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات وكذا تثمين دور الأسرة، خلايا الإصغاء، المجتمع المدني، المساجد، والمراكز الثقافية والرياضية في التوعية بمخاطر المخدرات، ونشر ثقافة التبليغ عن مروجي المخدرات عبر الأرقام الخضراء للمصالح الأمنية وتحفيز المواطنين على التبليغ، بالإضافة إلى تنظيم أيام دراسية وعلمية تستهدف فئة الشباب للتوعية بمخاطر المخدرات وتعميم استعمال نظام الدفع الإلكتروني لمكافحة تبييض الأموال والحد من عائدات المتاجرة بالمخدرات.

ترأس الجلسة الأولى رئيس مجلس قضاء الوادي، مراد بن إدريس، حيث تناولت الظاهرة من منظور شرعي وصحي، في حين ركزت الجلسة الثانية على المقاربة الأمنية والقانونية برئاسة فريد مازوني، المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

وقد هدف اللقاء إلى تسليط الضوء على أهم التعديلات القانونية الجديدة التي تضمنها القانون رقم 23/05 ومدى إسهامها في تقليص العرض والطلب على المخدرات، بالإضافة إلى دراسة الأسباب والإجراءات الوقائية والعلاجية التي أقرها المشرع الجزائري.

كما شهد اللقاء مشاركة واسعة من مختلف الفاعلين، بما في ذلك رؤساء مجالس القضاء، النواب العامون، ممثلو وزارات الدفاع، العدل، الصحة، الشؤون الدينية، التضامن الوطني، بالإضافة إلى ممثلي الأمن والدرك الوطني والجمارك، والمجلس الأعلى للشباب، المرصد الوطني للمجتمع المدني، الكشافة الإسلامية الجزائرية، والمجتمع المدني.

ويأتي هذا اليوم الدراسي كجزء من الجهود المتواصلة لمكافحة المخدرات في الجزائر، ويعكس إلتزام السلطات والمجتمع المدني في مواجهة هذه الظاهرة التي تهدّد الصحة والأمن الإجتماعي.

تجدر الإشارة، أن جلسات اللقاءنشطها ثلة من الأساتذة والمختصين على غرار محمد الصالح سلطاني رئيس قسم بالمحكمة العليا، ربيعي صالح رئيس مفتشية أقسام الجمارك بالوادي، محافظ الشرطة محمد دوارة رئيس المصلحة الولائية للشرطة القضائية، المقدم محمد بوسرديد رئيس مكتب الشرطة القضائية بالمجموعة الإقليمية للدرك الوطني، بالإضافة إلى البروفيسور حسين حنان رئيس مصلحة مركز معالجة الإدمان بعنابة، والدكتور محمد ديكاس أستاذ مساعد بمصلحة الطب الشرعي بمستشفى مصطفى باشا، وكذا ممثل مديرية الشؤون الدينية.